الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشمل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف، وقد أتيت بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أوروغواي .

ومن أهم هياكلها ولجانها التنفيذية ما يلي:

أولا: المؤتمر الوزاري

يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، ويعتبر رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع المؤتمر مرة كل عامين على الأقل.

وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في ماي 1998، والثالث في سياتل بالو.م.أ في ديسمبر 1999، والرابع في الدوحة بقطر في 2001.

ثانيا: الأمانة العامة

تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.

ثالثا: المجلس العام

يضم ممثلين من الدول الأعضاء في المنظمة، ويجتمع مرة واحدة على الأقل شهرياً، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري. كما أنه جهاز لفضّ المنازعات التجارية وفحص السياسات التجارية، وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

رابعا: المجالس الرئيسية:

وتتكون من:

1- **مجلس تجارة السلع:** ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الفرعية الزراعية، ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات، ولجنة الممارسات ضد الإغراق، وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة لتخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية.

2- **مجلس تجارة الخدمات:** ويشرف على عدة مجموعات، منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات، ولجنة تجارة الخدمات المعرفية.

3- **مجلس حقوق الملكية الفكرية:** ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

خامسا: اللجان الفرعية:

وهي أربعة لجان:

1-**لجنة التجارة والبيئة:** وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

2-**لجنة التجارة والتنمية:** التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الأقل نمواً.

3-**لجنة القيود المفروضة:** لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات، وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

4-**لجنة الميزانية والمالية والإدارة:** وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة، وقد بلغت مساهمة الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أمريكي، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية. تبلغ حصة الو.م.أ 15.7% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة.

دفعت ماليزيا والامارات المتحدة العربية وتركيا أكثر من ثلثي هذه النسبة.

سادسا : مجموعات العمل: وتختص بدراسة استراتيجيات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار، والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

أهمية المنظمة:

تظرا لأهمية المنظمة، كونها تؤثر بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات العديدة التي تشرف على تنفيذها على مجمل الحياة الاقتصادية في البلدان المنضمة لها، ولما تتمتع به من ثقل مسيطر على القضايا الاقتصادية في البلدان المنظمة لها. ولما تتمتع به من ثقل في قضايا الاقتصاد المالي العالمي والتجارة الدولية على وجه الخصوص. فإن جميع الدول تتأثر بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.

وبالنسبة للدول النامية ومنها العربية،فإنه يمكن تحديد هذا الأثر عبر نوعين من الدول:

أولا: الدول المنظمة

سوف تدخل تلك الدول كشريك كامل في اتفاقيات المنظمة، وبالتالي فإن تأثرها من حيث الربح والخسارة يحدده مدى المزايا والإعفاءات التي كانت تحصل عليها سابقًا في إطار الاتفاقيات الثنائية من جهة، ومن جهة أخرى مدى قدرة اقتصادها على التكيف مع ظروف وشروط الاتفاقيات الجديدة في إطار المنظمة.

ثانيا: البلدان غير المنظمة

إن أهم الآثار الناجمة في حالة البلدان غير المنضمة إلى المنظمة تكمن في الإنعزال عن الجزء الأكبر والأهم من العالم، واستحالة استمرار ذلك على المدى البعيد

- تدني القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول إلى الأسواق العالمية، بسبب بقاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام صادراتها، وعدم الاستفادة من المزايا والإعفاءات المتبادلة الممنوحة للدول الأطراف في الاتفاقية .
- تعثر علاقاتها مع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية. – تعرضها لممارسة حقوق اقتصادية وغير اقتصادية من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

إن الآثار المترتبة –السابقة– لا تعني تجديد خيار الدولة التي لم تنضم بعد الانضمام أو بعدمه، بل لابد لكل دولة من دراسة بنود وأحكام كل اتفاقية من الاتفاقيات بدقة وتفصيل، وإجراء مقارنة مع الأوضاع الاقتصادية المحلية لمعرفة مواطن القوة والضعف فيها ومن ثم إعادة تأهيل هذه الاقتصاديات لتتلائم مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة، وبالتالي اتخاذ القرار المناسب.